التحرير
سياسية اخبارية جامعة
اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 148 – لميزانية الدولة أبواب دائمية قررتها أحكام شرعية. وأما فصول الميزانية والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإن ذلك موكول لرأي الخليفة واجتهاده.

إقرأ في هذا العدد

-هل أمريكا تحت التهديد المالي والاقتصادي؟
-استراتيجية أمريكا الجديدة وتخليها عن الضمانات الأمنية ..
-أمريكا والمحكمة الجنائية الدولية إنهاء لنفوذ بريطانيا...
-قمة دبلوماسية غير مسبوقة في إسطنبول
-من العجز الطاقي إلى الارتهان السيادي: من يتحكم في طاقة تونس؟

الأحد 28 جمادى الأول 1448هـ | الموافق لـ 8 نوفمبر 2026 م | العدد 616 الثمن 1200 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

مالية 2027: إحكام التصرف أولى من رهن البلاد

لم تشذ موازنة الدولة المقدرة للسنة المالية 2027 عن سابقاتها، منذ أن تحولت الميزانية التكميلية أو ما يُعرف بـ "قانون المالية التعديلي" إلى ممارسة شبه ثابتة وقاعدة دورية في إدارة موازنة الدولة التونسية خلال السنوات الأخيرة. فقد بلغت نسبة العجز في ميزانية الدولة للسنة القادمة، إلى حجم الميزانية المقررة حوالي 21.21٪، حسب مشروع القانون المعروض حالياً للنقاش والدراسة، داخل اللجان المشتركة بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم بعد إيداعه رسمياً، منتصف أكتوبر 2026.

لا يمكن للمتابع المراقب للشأن العام أن ينكر حجم الخطر الذي يدفع، من ضبط فصول هذه الموازنة، إليه البلاد باعتماده عجزا بـ 14.615 مليار دينار، يقع ضمن موارد الاقتراض المطلوبة؛ حيث يمثل هذا العجز المالي المكون الأساسي والأكبر من إجمالي حاجيات التمويل والاقتراض التي برمجتها الدولة.

وحيث أن الميزانية العامة للدولة تضبط أساسا على قاعدة، وضع بيان عام للمبلغ الذي تخمن إيرادات الدولة به، خلال السنة المالية التي وضعت لها الميزانية من ناحية، ووضع بيان ترصد من خلاله مصروفات أجهزة الدولة ومؤسساتها، من ناحية أخرى. فإنه وإن كانت إيرادات دولة الحداثة، لسنة 2027، قد بلغت فيها نسبة المداخيل الجبائية 91.4 بالمائة من إجمالي مداخيل ميزانيتها، مع ما تشكله هذه الجباية الفاحشة من خطر على اقتصاد البلاد وما تجره من ركود اقتصادي وتراجع في الاستهلاك لانخفاض القدرة الشرائية، وتراجع الطلب على السلع والخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، وإن هذا الإفراط في إرهاق الناس بالضرائب لم ولن يحل عجز الميزانيات على تعاقبها، فإن الخطر القاتل يكمن في هذه القروض (سواء الداخلية من البنوك أو الخارجية المباشرة)، والتي أوجبتها الفصول التكميلية للميزانية، حيث يجري التفاوض القسري، للحصول على هذه القروض، على إرادة البلاد وسيادتها، ورهن قرارها لقوى الهيمنة العالمية، علاوة على الآثار الاقتصادية السلبية، حيث تهدّد هذه القروض الاستقرار المالي وتعرقل عجلة التنمية، مما يجر البلاد إلى الدخول في حلقة مفرغة بالارتفاع في تكلفة الاقتراض، والدفع نحو مزيد من الاقتراض لخدمة الديون القديمة. كل هذه الشرور تأتي في معرض التفريط في كل ثرواتنا، ولم تجرؤ أية جهة أن تتبنى قضية الصراع من أجل استعادتها من بين أنياب الضباع ووحوش الرأسمالية العالمية، إذ كانت تغنينا عن ذل السؤال، وقبح التعدي على أموال الناس بغير حق، ولا موجب شرعي.

وتبقى مسألة أوجه صرف هذه الأموال التي قررتها فصول هذه الميزانية، سواء منها ما هو مأمول الاستخلاص، أو تلك التي تقرّر البحث عن مصادر استيفاءها من البنوك المحلية أو من الجهات الخارجية، فإن للمتمعن فيها أن يدرك بيسر أن كثير من تلك الفصول لا تمثل حالة حيوية تستوجب الإنفاق الحتمي، لأن أوجه تحصيل واردات بيت المال، مثلها مثل أوجه صرفها تضبطها الأحكام الشرعية.

فكان من الأولى، ولتجنيب موازنة الدولة المزيد من الأعباء التي تثقل كاهل الناس وتزيد معاناتهم، ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي، بإعادة ترتيب الأولويات وتوجية الإنفاق نحو المشروعات الإنتاجية، والخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة) والتخلي نهائيا عن وزارات المرأة والثقافة والشؤون الدينية مثلا، وتأجيل المشروعات غير العاجلة، كمشروع القطار فائق السرعة الذي يراد له أن يربط بين شمال البلاد وجنوبها، أو توسعة مطار تونس قرطاج الدولي، أو إحداث ميناء المياه العميقة بالنفيضة، أو مواصلة إنجاز أقساط أخرى من الطريق السيارة، ريثما تتوفر الاعتمادات المالية الذاتية، مما يجنب البلاد الوقوع تحت طائلة القروض المهلكة.

بقلم أ.عبد الرؤوف العامري

جرائم القتل في تونس... من المسؤول عن تفاقمها؟



لقد أعادت الجريمة البشعة التي شهدتها منطقة جبل الجلود، والتي راحت ضحيتها أم لثلاثة أطفال على يد زوجها، تسليط الضوء على جرائم القتل في تونس. فكل يوم تطالعنا أخبار عن جريمة جديدة، ضحاياها نساء وأطفال وشباب، في مشهد يعكس تزايد العنف وانعدام الأمان، ويطرح تساؤلات جدية حول الأسباب الحقيقية التي أوصلت المجتمع إلى هذا الوضع.

إنّ ما يجرى على المرأة في تونس ليس وليد المناسبات بل هو امتداد لممارسة سياسة الاضطهاد لها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في ظل نظام رأسمالي مُتوحّش، وليست هذه الحقيقة بخفيّة أو غريبة عن القائمين على حكم البلاد، بل هو أمر معلوم لديهم فلماذا لا يتمّ البحث في أصل المشكل ويُعالجوه؟

إن الجريمة ليست مجرد سلوك فردي منفصل عن واقع المجتمع، بل هي ظاهرة تتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها الإنسان. فالفقر والبطالة والتهميش وتفكك الروابط الاجتماعية وانتشار المخدرات، كلها عوامل تسهم في تفاقم الأزمات داخل المجتمع، غير أن اختزال أسباب الجريمة في هذه العوامل وحدها يغفل أصل المشكلة، وهو طبيعة النظام الذي ينظم حياة الناس والسياسات التي تحكم المجتمع.

إنه لا يمكن فهم تصاعد وتيرة العنف والانفلات الأمني في المجتمع التونسي بمعزل عن التحولات الفكرية والتشريعية التي شهدتها البلاد. فقد أسس بورقيبة نظاما تربويا فاشلا مستمدا من المنظومة التعليمية العلمانية التي تفصل الإسلام عن الحياة وتضعف تأثيره في نفوس الناس، ثم عمل نظام بن علي، من خلال سياسة تجفيف المنابع على محاصرة مظاهر التدين وإضعاف حضور الإسلام في حياة الناس، الأمر الذي أسهم في إضعاف إدراك الصلة بالله لدى فئات واسعة من المجتمع. ومع استمرار الابتعاد عن مفاهيم الإسلام وفساد المنظومة التعليمية العلمانية وعدم تطبيق الأحكام الشرعية في تنظيم شؤون الحياة، تعمّق الانفصال بين المجتمع ومنظومة القيم والأحكام الاسلامية التي تضبط سلوك أفراده، فكان طبيعيًا أن تكثر الجرائم وتتفاقم ظاهرة عدم الأمن.

وها هي الجرائم تتفاقم من يوم لآخر، مردّها نظام تشريعي وضعي علماني انتهج سياسة عقابية فاشلة مستمدة من قوانين الدول الغربية الكافرة التي اعتبرت عقوبة القصاص وحشية، وجعلت للقاتل السجن تمدنا، فلم ترحم المقتول ولا أهله ولا المجتمع الذي أضحى خائفاً على دمائه وأعراضه وأمواله.

فالقوانين العلمانية غير عادلة وغير متناسبة مع بشاعة الجريمة، وعلاج ظاهرة الجريمة وحماية الأجيال القادمة لا يمكن أن يتحقق إلا بالعودة إلى الاحتكام للشريعة الإسلامية وتطبيق منظومة العقوبات الشرعية الرادعة، التي تُنزل بالجاني عقوبة بقدر بشاعة جرمه، فيرتدع ويأمن الناس.

إن معالجة هذه الظاهرة لا تكون إلا بمعالجة جذرية تنطلق من تصور صحيح للإنسان والمجتمع والحياة، وتؤسس لنظام تعليمي يحافظ على القيم الرفيعة في المجتمع ويعمق مقاصد الشريعة الإسلامية في نفوس النشأ ويجعل العقيدة الإسلامية أساس حياة الناس، بالإضافة إلى تطبيق أحكام الإسلام في رعاية شؤون الناس. فالإسلام لم يجعل حماية المجتمع مسؤولية أمنية محدودة، بل جعلها مسؤولية الدولة والمجتمع، وأقام أحكامًا تحفظ النفس والعرض والمال، وتمنع الاعتداء، وتردع المجرمين، وتعالج الأسباب التي تؤدي إلى انحراف الإنسان.

فحفظ النفس من مقاصد الشريعة الإسلامية، وقد جعل الله الاعتداء على النفس بغير حق من أعظم الجرائم، قال تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾.

إن المجتمع الذي تُحفظ فيه النفوس والأعراض لا يُبنى بالشعارات ولا بالحلول الترقيعية، وإنما بإقامة نظام يعالج المشكلات من جذورها، ويجعل رعاية شؤون الناس وحماية أمنهم وكرامتهم مسؤولية فعلية للدولة. لذلك ندعو جميع المسلمين في تونس إلى العمل معنا في حزب التحرير لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي فيها خلاصهم وأمنهم وعزّتهم. ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾ (51)

الدكتور الأسعد العجيلي

البيروقراطية الانتقائية: آلة تأخير للداخل وسجادة حمراء للخارج

ليست البيروقراطية التونسية مجرّد أوراق وطوابيرَ وشبابيكَ تنتظر خلفها وجوهٌ أنهكها الانتظار؛ إنها «نظام تشغيل» كامل للدولة العميقة، ورثته تونس عن عهد الأمان 1857 ودستور 1861، ثم صاغته الحماية الفرنسية وفق الهندسة اليعقوبية المركزية، قبل أن يعيد بورقيبة توظيفه كأداةٍ لتثبيت دولة ناشئة وحزب حاكم ثمّ لتتحوّل بالتراكم إلى مصفاةٍ تعطل المبادرات، وتحمي الريع، وتنتج ثقافة «ارجع غدوة». الأزمة ليست في الموظف وحده، بل في بنيةٍ تاريخيةٍ وسياسيةٍ تجعل البطء والتقييد والوساطة شروطاً للبقاء. وفي ما يلي أربعة محاور تفكّك هذه الآلة وتكشف أعطابها وتطرح بدائلها.

العقيدة البيروقراطية من صمّام الأمان إلى عائق التنمية

يُشكّل الجهاز البيروقراطي في تونس العمود الفقري للنظام وصمّام أمانه التاريخي، لكنه يعاني تضخّما وهيكلةً معقّدة تجعله أحيانا عائقاً أمام التنمية والاستثمار. يمتدّ من الإدارات المركزية الوزارات إلى الهياكل الجهوية والمحلية، ويمثّل أداة تنفيذ السياسات العامة عبر تاريخها الحديث.

تاريخياً، لم يبدأ هذا التاريخ من نقطة الصفر مع بورقيبة عام 1956، بل ورثت دولة الاستقلال نظاماً إدارياً تراكمياً يمتدّ لقرنٍ ونصف، يمزج بين «تقاليد الإيالة العثمانية الحسينية» وعصر الإصلاحات عهد الأمان 1857، دستور 1861، الوزارة الكبرى، ديوان المحاسبة، جهاز المخزن، الأرشيف العام 1874، وبين «الهيكلية الاستعمارية الصارمة» التي فرضتها الحماية الفرنسية 1881-1956: مركزية مطلقة، هرمية صارمة، وتنظيم مكتبي مقيّد. وعندما تسلّم بورقيبة الحكم، لم يدمّر هذا الجهاز، بل قام بـ«تونسة الإدارة» واستخدم الهيكل القديم كرافعةٍ لتنفيذ مشروعه التحديثي: المركزية لتوحيد القرار وإضعاف النزعات القبلية، وصناعة «برجوازية الدولة»، وإلغاء نظام «القيادات» العشائري عام 1956 وتعويضه نظام الولايات والمعتمديات المستوحى من المحافظات الفرنسية Préfets.

ثم جاء عهد بن علي ليحوّل الإدارة نحو «التحديث الأمني»: رقمنة تقنية سطحية، بالتوازي مع إحكام السيطرة الأمنية وتداخل المصالح، وتحوّل التعيينات الإدارية الحساسة إلى «استشارة أمنية» تُطلب فيها «البطاقة عدد 3» وشهادات الحسن السلوك. وبعد 2011، شهدت الإدارة تضخّما كبيراً في عدد الموظفين بسبب التعيينات العشوائية والتسييس الحزبي، مما أثقل كاهل الميزانية وأضعف الكفاءة. أما المسار الحالي قيس سعيد، فيركز على شعار «تطهير الإدارة» ومقاومة الفساد، مع الاعتماد الكلي على الجهاز البيروقراطي لإدارة شؤون البلاد في ظل غياب وسطاء سياسيين أو أحزاب حاكمة قوية.

لكن المفارقة أن الجميع بدون استثناء، حكاما ومحكومين ، يجمعون على وصف هذه البيروقراطية بـ«المقيتة»، ومع ذلك تظل الآلة تقاوم التغيير بكفاءةٍ عالية، لأنها محمية بالأسباب الباطنة: الخوف من المسؤولية، والمصالح الفئوية، وغياب الإرادة السياسية لتفكيك المنظومة التشريعية من جذورها.

معالم الجهاز الإداري النواة الصلبة الموروثة

تظل النواة الصلبة للجهاز الإداري التونسي موروثة عن القرن التاسع عشر والحماية الفرنسية: إدارة ترابية شبه مطابقة للنموذج الفرنسي والي ومعتمد وعمدة بدل القائد والخليفة والشيخ، وأرشيف وطني ومطبعة رسمية يضمنان استمرارية الدولة ديوان الدفاتر 1874 والرائد الرسمي 1860، ونزعة قانونية صارمة وازدواجية لغوية تجعل النص الفرنسي والإجراء المكتوب حاكماً على الإدارة، وقلاع تكوين بيروقراطي الصادقية ثم المدرسة الوطنية للإدارة تُخرّج «أبناء الإدارة» المزدوجي اللغة، وأخيراً مجلة الالتزامات والعقود 1906 التي ما زالت تنظّم المعاملات وتختصر في بنيتها روح البيروقراطية الورقية التونسية.

في المقابل، تعيش تونس حاليا فصاماً إدارياً بين نموذج فرنسي لاتيني يحكم الواقع شرعية النص والإجراء، مركزية هرمية، ومواطن «مستخدم» يخضع للشروط ونموذج أنغلوسكسوني يجذب الطموح الإصلاحي إدارة النتائج والأداء، مرونة ورقابة لاحقة، ومواطن «زبون» له حق الجودة والسرعة. وقد فرضت المؤسسات المالية الدولية هذا التوجيه الجديد، لكنه اصطدم بـ«الدولة العميقة» التي حوّلت الرقمنة إلى طوابير إلكترونية وأبقت القوانين الحمائية، فظهرت «إدارة بسرعتين»: واحة مرنة للمؤسسات الناشئة وسط صحراء بيروقراطية كلاسيكية.

ويتغذى هذا الفصام من هاجس أمني تاريخي جعل الإدارة أداة ضبط ومراقبة لا تنمية، فانتقل من «الاستشارة الأمنية» في عهد بن علي إلى التراخيص المسبقة والمركزية المطلقة والخوف من الفصل 96 اليوم.

لهذا تتجاوز فرنسا بيروقراطيتها بمرونة المصلحة العامة، مجلس الدولة، تقييم النتائج في حين تظل تونس سجينة الهيكل الإجرائي دون مفاتيح المرونة، لأن البيروقراطية عندنا تحمي الكرتلات والاقتصاد الريعي: التراخيص المسبقة حواجز دخول، ومجلة الصرف التي تُكمّم الشباب، وصياغة القوانين على المقاس تُنتج إعفاءات وثغرات، والرشوة والوساطة تُزيّت الآلة. فالبيروقراطية والريع وجهان لعملة واحدة.

التتمة في الصفحة الثانية

تتمة : البيروقراطية الانتقائية: آلة تأخير للداخل وسجادة حمراء للخارج

التكبيل البيروقراطي الانتقائي من خلال النموذجين

يتجلى «التكبيل البيروقراطي الانتقائي» في تونس كوجهٍ عمليٍّ لتبعية النموذجين الفرنسي والأنغلوسكسوني معاً:

أهل البلد في الداخل يُحكمون بالنسخة الفرنسية الأكثر قسوة—مركزية قانونية، تراخيص مسبقة، عقلية ريبة، ومجلة صرف متقادمة—فتُخنق روح المبادرة داخليًا وتُجمَّد الموارد وتدفع الطاقات إلى الهجرة أو الاقتصاد الموازي.

أما أهل الخارج، فتُفتح له أبواب النموذج الأنغلوسكسوني في أضيق وأخطر صوره: مسارات سريعة«Fast-Track»، وإعفاءات صرفية، وتملّك الأراضي، واستباحة قطاعات سيادية كالمياه والطاقة والملح والفوسفاط، تحت ضغط الصناديق المانحة والاتفاقيات العابرة للقارات. وهكذا لا تختار الدولة بين النموذجين، بل تورِّعهما انتقائيا: صرامة فرنسية على ابن البلد، ومرونة أنغلوسكسونية للأجنبي.

هذا التوزيع الانتقائي هو جوهر التبعية ، فالنموذج الفرنسي لم يُورَّث كإدارة كفاءة بل كآلية ضبطٍ وريع، والنموذج الأنغلوسكسوني لم يُستورد كمرونةٍ ومنافسة بل كبوابةٍ لالتهام السيادة. والنتيجة اغتراب أهل البلد داخل وطنهم، واحتقانٍ اجتماعي، وتآكل سيادة القانون.

لا يُحلّ المأزق بالمفاضلة بين النموذج الفرنسي والأمريكي، فكلاهما «حل جاهز» صيغ لواقع آخر: الفرنسي نُقل إلى دولةٍ بموارد محدودة فأنتج جهازاً متضخماً يحمي الريع ويخنق المبادرات، والأنغلوسكسوني يتناسى غياب شبكات الأمان ورساميل المخاطرة، وقد يؤدي تطبيقه الأعمى إلى سحق الطبقة الوسطى.

الممارسة الإدارية في ظلّ دولة الإسلام

إنّ الممارسة الإدارية في ظلّ دولة الإسلام، تقوم على أساس يتوافق مع متطلبات نهضة الأمة، وبينما تكون سياسة الدولة مركزية تتبع الخليفة، وهو الذي يحدّدها ويتابعها، تكون إدارة شؤون الناس لا مركزية، فتزول «البيروقراطية» وتختفي الإجراءات المعقدة التي تجعل حياة الناس عسيرة، ويتم القضاء على الفساد الإداري والمالي وعلى الترهل في مؤسسات الدولة التي أنهكت جسد الأمة، عبر الرقابة الذاتية أولًا، التي تجعل مقياس الحلال والحرام أساس الأفعال عند المسلم، ومن ثم تضع فوقه رقابة السلطان، الذي يزع الله به ما لا يزع بالقرآن، وتكون فوق كل ذلك محكمة المظالم التي تحاسب كل مسؤول مهما علا منصبه، ولو كان الخليفة نفسه.

أمّا نظرة الإسلام لتسيير المرافق العامة فتوازن بين حفظ الحقوق وتبسيط حياة الناس، وتتخلص من التكلس الإداري عبر الركائز التالية :

أولا : قاعدة «التيسير» ورفع الحرج لقوله صلى الله عليه وسلم «يسّروا ولا تعسّروا»، والأصل «براءة الذمة» لا «الريبة المسبقة».

ثانيا : الانتقال من «الرقابة المسبقة» إلى «الرقابة اللاحقة» عبر قضاء «الحسبة» المحتسب يجوب المؤسسات و الأسواق لمراقبة الجودة ومنع الغش ومحاسبة المخالفين فوراً.

ثالثا : تقليص الوساطة والمساواة أمام «الشباك» إلغاء «الحاجب» و«الوسيط» الذي يحجب الرعية عن صاحب القرار.

رابعًا : قضاء المظالم العدالة الإدارية السريعة التي تحاسب كبار الموظفين والحكام وتعزل المتكلس فوراً

خامسًا : عقلية «الأمانة» لا «الغنيمة» الوظيفة العامة أمانةٌ لا جاهٌ ولا ريع.

أمّا الأساليب الإدارية خاصّة الرقمية، فيجوز أخذها من أي نظام إلا أن يرد نص شرعي خاص يمنع أسلوباً إدارياً معينا، والضابط لجواز الأخذ وهو أن يكون الأسلوب الإداري مناسباً لتيسير عمل الأجهزة الإدارية وقضاء مصالح الرعية، لأن الأسلوب الإداري يُعدّ وسيلة تنظيمية وليست حكماً شرعياً يحتاج إلى دليل خاص لإثباته وقد أخذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أسلوب "الدواوين" (لتسجيل أسماء الجند والعطايا) من النظم الفارسية والرومية لما فيها من مصلحة وتيسير.

ختامًا:

إن الاستمرار في معركة «من نتبع؟» هو الوجه الآخر للتبعية. الحل لن يولد في صالونات باريس ولا في أروقة واشنطن، بل يولد عندما نتجرأ على كسر الصنم البيروقراطي القديم وصياغة «مجالاتٍ قانونيةٍ واقتصادية» ثكتب بأقلامنا لمعالجة واقعنا ، بعقليةٍ تدرك أن نجاة الإدارة ثقاس بمدى رعاية مصالح الناس والقيام على شؤونهم لا بمدى مطابقتها للمواصفات الاستعمارية.

أزمة الإدارة التونسية هي أزمة «عقيدةٍ وظيفية» قبل أن تكون أزمة نصوص. فإذا تغيّرت العقيدة—من «الريبة» إلى «الثقة»، ومن «المنع» إلى «التيسير»، ومن «الأمانة الغنيمة» إلى «الأمانة الحِسبة»—فإن التكنولوجيا ستترجم هذه القيم إلى واقع ملموس: إدارةٌ تقاس نجاعتها بسرعة خدَمة الناس، وشفافيتها بعدد الأبواب التي فتحتها لا بعدد الأختام التي وضعتها.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

أمريكا والمحكمة الجنائية الدولية إنهاء لنفوذ بريطانيا والاتحاد الأوروبي

ظلت أمريكا منذ زمن تحاول أن ترسخ فكرة الدولة الدكتاتورية، لتصبح قاضيا وجلادا، في آن واحد. وذلك من خلال الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي، وفكرة قطبي العالم، أي مزاحمة أمريكا على المركز الأول، والتأثير القوي في القرارات الدولية، وعدم انفراد أمريكا بالعالم بشكل كامل. إن ذلك الانهيار أوجد فراغا كبيراً في المنافسة على المركز الأول، والتراجع بالكلية دون المركز الثاني، فوجدت أمريكا نفسها تتربع على عرش العالم بدون منافس حقيقي، والنظر إلى العالم بأنه ملك لها، ومنعها من التفكير في وضع الخطط، والتنوع في الوسائل والأساليب، لمحاربة الدول التي تحاول أن تزاحمها في مركزها الأول، مثل الصين وروسيا وبعض دول أوروبا.

لقد قضت أمريكا على الاتحاد الأوروبي وبدأت تجفف ما تبقى لأوروبا من مؤسسات دولية مثل المحكمة الجنائية، فقد نشرت قناة فرانس 24 بتاريخ 2026/10/9م، أن أمريكا أعلنت فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية. وقال وزير خارجيتها روبيو، إن واشنطن ستحظر التعاملات مع ما وصفه بالمحكمة "المارقة"، في تصعيد لحملة مستمرة منذ فترة طويلة تشنها إدارة ترامب ضد المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقرا. وأضاف في بيان "إما أن تنهي المحكمة الجنائية تهديداتها، وإما أننا سننهي نحن المحكمة". وقال "لن يسمح الرئيس ترامب أبدا للمحكمة الجنائية الدولية بملاحقة أمريكيين قضائيا"، مضيفا أن هذه الإجراءات ستقطع موارد المحكمة، وتشل قدراتها عن العمل. كما دعا روبيو حلفاء أمريكا المنضوين، والذين يعتمدون على العسكريين الأمريكيين في الدفاع عنهم إلى كبحها، محذرا من أن واشنطن ستواصل العمل على تفكيك المحكمة الجنائية الدولية لبنة تلو الأخرى إذا لم يفعلوا ذلك.

وكانت إدارة ترامب قد فرضت عقوبات على أفراد مسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية بينهم المدعي العام وعدد من القضاة على خلفية تحقيقات أجرتها المحكمة تتعلق بأمريكا وكيان يهود، غير العضوين فيها، ومن جهة أخرى اعتبر الاتحاد الأوروبي عقوبات أمريكا مؤسفة للغاية، مؤكدا أنه مستعد لاتخاذ أية تدابير ضرورية لتمكين المحكمة من أداء عملها.

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية عام 2002 بموجب نظام روما الأساسي متعدد الأطراف. وهي المحكمة الدولية الأولى الدائمة ذات الاختصاص القضائي لمحاكمة الأفراد على الجرائم الدولية المتمثلة في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وجرائم العدوان.

إن تصريحات روبيو تنم عن مخطط بعيد المدى، تعمل أمريكا لتوجده على أرض الواقع في عملية جديدة، لتصفية نفوذ بريطانيا.

إن بريطانيا التي تمثل القارة العجوز رغم خروجها من الاتحاد الأوروبي إلا أنها أوجدت تلك المؤسسة الجنائية لتخدع العالم بشعار حقوق الإنسان ووجود قيم تعمل من أجلها، وهي في الحقيقة تريد أن تجرم أمريكا يوما ما، من خلال أعمالها القذرة تجاه شعوب العالم، لتكسب أوروبا ود العالم، وتحاول أن تسحب البساط من تحت أقدام أمريكا ولو من باب الإحراج. لقد شجعت الإدارة الأمريكية خروج بريطانيا لإضعاف الاتحاد الأوروبي مذكرة بريطانيا بمجدها القديم، وأنها أكبر من أن تذوب في كتلة تصبح نسيا منسيا. لقد استغلت أمريكا الأوروبيين وحالة الانقسام الوجداني والعظمة المزيفة المتمثلة في الفكرة الوطنية الجوفاء. وأمريكا تدرك فخ المحكمة الجنائية وأنها ليست تحت سيطرتها وتعمل ضدها.

إن عنجهية أمريكا أساسها مبدؤها الرأسمالي الذي ينص على حقوق الإنسان، ومنع الجرائم ضد الإنسانية والحروب العبثية، ومحاسبة من يرتكب ذلك؛ إلا أنه اتضح أن ما سنت له قوانين وأسست له منظمات، كان لذر الرماد في عيون الناس. فالمبدأ الرأسمالي الفاسد فضح زيف سلوك أمريكا الإجرامي المتمثل في الانسحاب من كل منظمة أو وكالة حقوقية أو بيئية أو صحية وغيرها.

إن طبيعة الصراع أنه يكمن في جوهر الفكرة بين أصحاب المبدأ الواحد، فالكل متربص بالآخر ليسقطه، ويستوي عندهم سقوط قيمهم وقناعاتهم فيما بينهم، الأمر الذي أدى إلى صناعة أمريكا كدولة دكتاتورية بامتياز، وما الحالة التي هي فيها من ممارسات ضد الشعوب من قتل وتأييد للظلم بشكل واضح وفاضح حتى أنكره بعض من معها في مبدئها كدعمها ليهود علناً في الإبادة الجماعية في غزة، وحربها ضد إيران، وصناعة حرب أوكرانيا مع روسيا، وخطف رئيس فنزويلا، وجرائم إبستين، وقتلها أهل سوريا بمعاونة روسيا وإيران وتركيا، للحفاظ على عميلها بشار، وكذلك إشعالها حرب السودان، وتمويل سد النهضة وأنه يسبب العطش لأهل مصر والسودان... فهي تفضح نفسها وتجردها من أية قيمة إنسانية، وتكرس الظلم وتمارسه بشكل فج.

فيا أهل القوة والمنعة في بلاد المسلمين: انظروا إلى حال أمتكم، فإن السيل قد بلغ مداه. فتحركوا لنصرة أمتكم، وأعطوا النصرة لحزب التحرير لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ليخلصها من ظلم أمريكا. ولا رجاء في مؤسسات العالم التي بنيت على الظلم والتي باتت أمريكا تنهي وجودها وتجردها حتى من مظهرها وشعاراتها الزائفة.

بقلم:الشيخ أحمد السماني ولاية السودان

هل أمريكا تحت التهديد المالي والاقتصادي؟



منذ عهد الرئيس رونالد ريغان، ترسخ في أمريكا انفصام عميق بين نظامين كان يفترض أن يسيرا معاً هما الاقتصاد الحقيقي؛ اقتصاد الإنتاج والسلع والخدمات، وبين النظام المالي؛ اقتصاد المال والأصول والأسواق. وقد مهّد لهذا الانفصام قرار أسبق، حين فكت إدارة نيكسون عام 1971 ارتباط الدولار بالذهب، منهيةً بذلك نظام بريتون وودز الذي كان يربط الدولار بالذهب بسعر ثابت قدره خمسة وثلاثون دولاراً للأونصة. وبذلك تحرر الدولار من أي مرساة مادية تضبط نموّه.

نتيجة هذا التحرر هي أن الثروة المالية الأمريكية باتت قادرة على الصعود بينما يتعثر الاقتصاد الحقيقي. فقد ينمو الناتج بأقل من 3٪، بل قد ينكمش، وتظل مؤشرات الثروة المالية في صعود لافت! وكثيراً ما ترتفع مؤشرات البورصة ارتفاعاً كبيراً في الوقت الذي تظهر فيه سجلات الشركات نفسها ضعفاً في الإنتاج أو المبيعات أو الأرباح. المؤشر يصعد، والمصنع يتراجع!

ولفهم هذا النظام، لا بد من فهم الأساس الذي تصدر بحسبه الدولارات. إن ما يمنح أمريكا قدرتها الفريدة على إصدار الدين والنقد دون أن تنهار قيمة عملتها هو الطلب العالمي على الدولار. وأحد أعمدة هذا الطلب هو ما يعرف بنظام البترودولار؛ فمنذ منتصف السبعينات، وبترتيب محوري مع السعودية داخل أوبك، جرى تسعير النفط عالمياً بالدولار وحده. ولما كان كل بلد في العالم يحتاج إلى النفط، صار محتاجاً إلى الدولار ليشتريه، فتولد طلب دائم هائل على الدولار. وهذا الطلب، ليس مجرد قرار الطباعة هو ما يسمح لواشنطن بإصدار دولارات تفوق بكثير ما ينتجه اقتصادها الحقيقي.

وإلى جانب البترودولار، تصدر أمريكا الدولارات لتغطية عجز موازنتها، الذي يبلغ تريليون دولار سنوياً أو يزيد. بل إن النظام امتد إلى خارج الحدود عبر ما يعرف بخطوط المبادلة (Swap Lines)، التي يوفر بها الاحتياطي الفيدرالي سيولة بالدولار لعدد من البنوك المركزية حول العالم في أوقات الأزمات. وحين حلت جائحة كورونا عام 2020، وتهاوت مبيعات النفط، وبلغت الحاجة إلى السيولة ذروتها، توسعت ميزانية الفيدرالي توسعاً غير مسبوق بتريليونات من الدولارات غير المسنودة بإنتاج حقيقي. وكانت النتيجة موجة تضخم قياسية ما زالت آثارها تثقل كاهل السوق الأمريكية إلى اليوم.

وهنا يكمن جوهر المفارقة. إن كل دولار يصدر إما أن يكون ديناً مؤقتاً يجب رده، أو مقابلاً لتجارة تجري خارج الاقتصاد المنتج. فالكتلة النقدية المُصدَرة لا تقابلها بالضرورة سلع وخدمات حقيقية. ومن هنا يولد الوهم: أن يرى المراقب صعوداً قوياً في السوق المالية، كما جرى في ذروة الجائحة، بينما يكاد الإنتاج الحقيقي يلامس الصفر. فماذا يحدث حين لا تجد هذه الدولارات، مهما تكاثرت، ما يكفي من السلع لتشتريه؟ حينها يقع التضخم، وترتفع الأسعار. وهذا بالضبط هو حال أمريكا اليوم: أسعار نفط مرتفعة، وعجز قياسي، ونقد متزايد، ومؤشر أسعار عند أعلى مستوياته.

باختصار، إن الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي ينتج مفارقة حادة؛ طرف يحتفل بنمو المال، وطرف يكتوي بلهيب الأسعار. وبينما تثقل هذه المفارقة معدة الفرد العادي، فإنها تنعش حسابات القلة. فعامة الناس في أمريكا اليوم يعانون غلاء متصاعداً في كل شيء، وفي مقدمته أسعار الوقود عند المضخات، في حين تحتفل شركات النفط الكبرى، إكسون-موبيل، وشيفرون، وشل، وبريتيش بتروليوم، بمزيد من الأرباح في خزائنها. كما أن سوق الأسهم المالية ومؤشراتها شهدت ارتفاعا حادا خلال الستة أشهر الماضية حيث ارتفعت مؤشرات داو جونز بنسبة 11.3٪ ومؤشر S&P بمعدل 17.7٪ وناسداك بمعدل 23.9٪. في المقابل فإن مؤشر الاستهلاك للسلع والخدمات بما فيها أسعار الطاقة والطعام وصلت إلى 3.4٪ وهو رقم يقترب كثيرا من الخط الأحمر 4٪ الذي ينذر بعاصفة قوية قد تؤدي إلى كارثة مالية واقتصادية كتلك التي حصلت في الفترة بين عامي 2008 و2010.

فإلى متى يصمد هذا الوضع قبل أن يفضي إلى انهيار كالذي وقع بين عامي 2008 و2010؟ الحقيقة أنه من الصعب تقدير ذلك زمنياً، لكن من الممكن تقديره بالشروط التي قد تفجره. وأول هذه الشروط تحرك شعبي يدفعه غلاء الأسعار، حيث يبدأ عامة الناس بالنأي بأموالهم عن السوق المالية، وتبدأ الشركات الكبرى بطرد الأيدي الفنية والعاملة من أجل تقليل النفقات الكبرى كما سبق أن جرى قبيل انهيار 2008. وثانيها هبوط حاد في أسعار النفط عالمياً، بحيث يجد معه الفيدرالي نفسه أمام أكوام من الدولارات بلا سند من طلب عليها؛ وقد لمحنا طرفاً من هذا حين بلغت بعض عقود النفط الآجلة سعراً سالباً ليوم واحد في ربيع 2020 لأسباب تخزينية فنية.

وتحمل الحربان الجاريتان في أوكرانيا وإيران قدرة كبيرة على إشعال كارثة اقتصادية مالية. فالحربان اليوم ممولتان، إلى حد بعيد، بارتفاع أسعار النفط. فإن هبط سعر النفط هبوطاً حاداً، صار تمويل الحرب باهظاً، وربما عجزت الثروة الافتراضية عن تمويل اقتصاد الحرب واقتصاد الناس اليومي معاً في آن واحد. وفي المقابل فإنه بمجرد وقف الحرب في أوكرانيا وإيران، فإن أسعار النفط سوف تتراجع إلى ما كانت عليه قبل الحربين بل أقل من ذلك بكثير. ما يؤدي إلى هبوط حاد في الطلب على الدولار عماد النظام المالي الأمريكي. فاليوم من الممكن القول إن النظام المالي العالمي بقيادة الدولار يقف على رأس مدبب حاد جداً، فإن هبطت أسعار النفط تحت الضغط الهائل من السوق الاستهلاكي والإنتاجي على حد سواء، أو توقفت الحربان لأسباب سياسية إقليمية أو دولية، فعلى كلا الحالتين هناك فرصة كبيرة للانهيار.

وخلاصة القول إنّ الانفصام بين الاقتصاد والثروة المالية (الدولارية) سيظل سبباً كامناً قادراً، في أي لحظة، على إحداث انهيار مزدوج في النظامين المالي والاقتصادي معاً. حيث إن بنية النظام الرأسمالي خاصة الأمريكي تحمل في داخلها بذرة هشاشتها. ومتى اجتمعت الشروط، فإنّ ما يبدو اليوم قوة مالية قد ينكشف عن أضعف حلقاتها.

ختاما، لا بد من التذكير دوما بأنه ما لم يرجع العالم إلى نظام الذهب كأساس للنقد فإنه سيظل خاضعا لتقلبات مستمرة تعصف به وبمقدراته وتؤدي إلى سلب مئات الملايين من البشر من أدنى متطلبات العيش الآمن. ومثل هذا النظام لا يمكن أن يعود إلى العالم في ظل نظام دولي تهيمن عليه أمريكا بكل ما لديها من جشع وأنانية وظلم، بل فقط في ظل الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، القائمة قريبا بإذن الله.

بقلم الدكتور محمد جيلاني

قمة دبلوماسية غير مسبوقة في إسطنبول

عقد وزراء خارجية دول مجموعتي "آر 4" و"إي 3"، قمتهم في إسطنبول يوم 2026/10/23، وبحثوا عددا من القضايا الإقليمية، في مقدمتها القضية الفلسطينية، والوضع في مضيق هرمز، والتطورات المرتبطة باليمن، ومساعي إيجاد حل للحرب الروسية الأوكرانية.

وتضم مجموعة "آر 4" كلا من تركيا ومصر وباكستان والسعودية، فيما تشمل مجموعة "إي 3" بريطانيا وألمانيا وفرنسا، وانضمت لها إيطاليا.

فقال وزير خارجية ألمانيا يوهان فاديفول "إن اجتماعات إسطنبول كانت أكثر إنتاجية من المتوقع. لاحظنا أن الوضع يحتاج إلى تنسيق وتوافق وإلى صوت هذه الدول الثماني، لأننا عندما نقول كفى، فإننا نتحدث هنا بصوت واحد". ودعا إلى "استئناف شحن الحبوب الروسية والأوكرانية في ظل تأثير الحرب على الأمن الغذائي، وأشار إلى نشاط تركيا في هذا الموضوع". وذكر أن "الصراع بين إيران وأمريكا لا يمكن حله عسكريا، وعلى الأطراف العودة إلى طاولة المفاوضات". وذكر أن الاجتماع القادم لمجموعة الثماني سيعقد في ألمانيا.

وقال وزير خارجية فرنسا جان نويل بارو "الجميع سيكون خاسرا إذا تجدد التصعيد بين إيران وأمريكا"، وحذر "من تداعيات خطيرة جدا على أسعار الطاقة. ولذلك فإن أول ما ستقوم به مجموعة الثماني هو دعوة الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، لأننا لا نستطيع تحمل تصعيد جديد في المنطقة". وقال وزير خارجية إيطاليا أنطونيو تاياني "الهدف يتمثل في العمل على خفض التصعيد لضمان حرية الملاحة". وقال وزير خارجية بريطانيا ميليباند "سندعو إلى حل دبلوماسي لأزمة هرمز يعيد الحقوق والحريات الملاحية الكاملة".

يظهر من تصريحات الأوروبيين أنهم متأثرون من الحرب ضد إيران، ولا يريدون استمرارها، لأنها تضرهم كثيرا، فيطالبون بإيقافها. فقاموا بمثل هذه المحاولة الدبلوماسية للضغط وإيجاد رأي عام ضد الحرب، فعقدوا تحالفا دبلوماسيا مع دول تعتبر مؤثرة في المنطقة كمجموعة آر4. فتجاوبت هذه المجموعة وهي تعمل لحساب أمريكا. فلا يتصور أن تقوم بعمل ضدها، بل إن أمريكا ستستعملها لإفساد جهود الأوروبيين أو للتأثير عليهم حيث استغاثوا بدول موالية لها ولاء تاما.

فقال وزير خارجية تركيا حقان فيدان "إن اللقاء بحث التحديات والنزاعات المترابطة في الشرق الأوسط وأوروبا، وإن المجتمعين توافقوا على تسوية النزاعات بالحوار والدبلوماسية استنادا إلى الملكية الإقليمية".

واجتمعت مجموعة آر4 وأصدرت بيانا مشتركا قالت فيه "السياسات



الإسرائيلية ترسخ شعورا عميقا بالظلم في الرأي العام العالمي" مجددين دعوتهم إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967.

فأظهرت هذه المجموعة بهذا البيان تخاذلا وذلا أمام ممارسات كيان يهود، وكأنهم أجانب عن قضية فلسطين. وباتوا جبناء أمامه لا يجرؤون على التصدي له. ويظهر أن أمريكا أملت عليهم ألا يخفضوا سقف استنكاراتهم حتى يقولوا كلمات متهافتة تتعلق بالشعور بالظلم وبالرأي العام! ويلوكوا بألسنتهم مشروع إقامة الدولة الفلسطينية الذي ما عادت صاحبته أمريكا تهتم به، وعمليا أصبح بعيدا عن التحقيق لما يقوم به كيان يهود في الضفة الغربية بموافقة أمريكا ضمنيا. إذ إنها تدلي أحيانا ببعض التصريحات التي لا تدل على تصديها لما يقوم به كيان يهود.

وفي البيان المشترك مع الأوروبيين كانت اللهجة أخف كثيرا إذ دعوا إلى "ضرورة معالجة النزاعات الإقليمية عبر الحوار والدبلوماسية وخفض التصعيد".

علما أن الأوروبيين ليسوا جادين تجاه كيان يهود، بل إنهم يحرصون على بقائه كحرص أمريكا لأنهم هم أول من عمل على إقامته ليكون إسفينا في قلب البلاد الإسلامية وأداتهم القذرة ضد المسلمين ومنع تحررهم من ربقة الاستعمار الغربي. فقد عبر عن ذلك المستشار الألماني ميرتس يوم 2026/7/8 بقوله "إن إسرائيل تقوم بالعمل القذر من أجلنا جميعا". ولكنهم فقدوا كثيرا من نفوذهم هناك لصالح أمريكا التي تمسك بهذه الأداة القذرة وتبطش بها في المنطقة.

فقد نزل مستوى الأوروبيين حيث همشتهم أمريكا، فلم يعد لهم تأثير يذكر على كيان يهود وفي قضايا الشرق الأوسط ومنها إيران، فذهبت إلى شن عدوانها على إيران مع كيان يهود من دون أن تشاورهم أو أن تعطيهم معلومات مسبقة.

حتى إنها همشتهم في القضايا العالمية وفي قضيتهم الداخلية كأوكرانيا وهم طرف فيها. حيث تجتمع مع الطرف الآخر روسيا للبحث في حلها وتملي حلولها دون أن تشركهم أو تشاورهم.

لقد حطت من قدرهم حتى هبطوا إلى مستوى الدول الإقليمية الموالية لأمريكا كمجموعة آر4. فيحاولون أن يعززوا مواقفهم ويدعموا مطالبهم بالاتفاق مع هذه المجموعة. فلا يستطيعون أن يلعبوا دورا مزاحما أو على الأقل منافسا لأمريكا. فحرمتهم من قبل من موارد الطاقة الرخيصة التي كانت تأتيهم من روسيا وقد بدأت تأخذ هذه الموارد لتبيعها لهم بأسعار باهظة، وهي التي حرمتهم من موارد الطاقة الرخيصة من إيران سواء بفرض العقوبات على إيران وإجبارهم على السير معها في هذه العقوبات أو بعدوانها على إيران وما نتج عنه من إغلاق مضيق هرمز.

فمحاولتهم لتعزيز مواقفهم بمجموعة موالية لأمريكا لن يساعدهم كثيرا، فإذا ما اتخذوا مواقف قوية ضد أمريكا تصل إلى حد التصدي لسياساتها والتصرف بمنأى عنها كأن يقوموا ويرفعوا العقوبات عن إيران ويتصلوا بها مباشرة. ومثل ذلك أو غيره في القضايا الأخرى. ولكن لا يتوقع أن يقوموا بأي عمل جاد تجاه كيان يهود لكونه نتاج سياستهم الاستعمارية وأهدافهم الخبيثة فيريدون أن يحافظوا عليه مهما فعل، واستنكاراتهم لما يقوم به هذا الكيان هو ذر للرماد في العيون ولخداع الرأي العام الداخلي الساخط على هذا الكيان الشرير.

فيمكن أن نصف قمة الثماني بأنها غير مسبوقة، لكون دول أوروبية كبرى تلجأ لدول صغرى وموالية لأمريكا لتعزز مواقفها دوليا، ولا تجرؤ أن تتحدى أمريكا وتجعل الدول الصغرى تنحاز إليها.

وأما دول آر 4، كغيرها من دول المنطقة، فهي فاقدة للعزة والكرامة، وهي تقوم بدور المندوب وساعي البريد لأمريكا إلى إيران. ولهذا لا يمكن أن يتوقع منها أن تقف في وجه أمريكا وترفض تدخل أوروبا، وأن تقول لهم ولأمريكا هذه منطقتنا ارحلوا عنا ولا نريد وجودكم وتدخلكم فيها، وأن تعلن الجهاد لتحرير فلسطين ونصرة أهلها. ولا يفعل ذلك إلا من تعزى بالإسلام وجعله مبدأ له وبدأ بتطبيقه وحمله للعالم، وذلك كائن لا محالة عندما يأذن الله بقيام دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ولن يخلف وعده

استراتيجية أمريكا الجديدة وتخليها عن الضمانات الأمنية الشاملة



تبنّت إدارة ترامب الحالية استراتيجية أمنية جديدة مطلع هذا العام أعادت فيها ترتيب أولوياتها فأبرزت فيها ترتيب أهم العناصر في هذه الاستراتيجية بدءاً بالدفاع عن أمريكا نفسها وما يجاورها في نصف الكرة الغربي ومروراً بردع الصين وعرقلة تطورها وانتهاءً بدفع الحلفاء والأتباع والأشياع للقيام بتحمل مسؤولية الدفاع عن بلادهم مع تقديم أمريكا لهم دعما حيوياً محدوداً.

فأوروبا مثلاً عليها تحمّل المسؤولية في الدفاع عن نفسها من خلال زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 3.5٪ من الناتج المحلي بالإضافة إلى 1.5٪ من الإنفاق على الأمن بمجموع 5٪ عن الدفاع والأمن.

وفي الشرق الأوسط تشجع أمريكا الدول الإقليمية الكبيرة على تولي حفظ الأمن الإقليمي بتوجيه منها، وترجمة ذلك على الأرض حلف مكة الذي رحب به رئيسها ترامب، وكما يشارك كيان يهود أمريكا في ردع إيران وأذرعها ومكافحة (التطرف) في المنطقة كما تخطط لها أمريكا.

وتطبيقاً لاستراتيجية أمريكا الجديدة هذه وانسجاماً معها وبناءً عليها تأتي تصريحات توم باراك مبعوث أمريكا إلى سوريا وتركيا ودول الشرق الأوسط في منتدى الأمن العالمي الذي انعقد في الدوحة في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2026 والذي أكّد فيها على تراجع دور أمريكا بوصفه ضامناً للأمن في الشرق الأوسط حيث صرّح بكل وضوح بأنّ "الولايات المتحدة لم تعد تريد تقديم ضمانات أمنية مطلقة لحلفائها مقابل النفط والتعاون العسكري، وإنّ دول المنطقة يجب أن تتحمّل مسؤولية أكبر عن أمنها"، وهذا يعني بأنّ أمريكا لم تعد تعطي أي ضمانات شاملة لأية دولة، وأنّها باتت تعتمد على حلفائها وأشياعها في القيام بمهمة الدفاع المحلي والإقليمي.

وقد أثبتت حرب اليمن هذه الحقيقة السياسية، فعندما طلب ابن سلمان من ترامب دعم أمريكا الشامل لبلاده، قال ترامب إن السعودية دولة قوية ويمكنها أن تدافع عن نفسها، وأن أمريكا لن تنخرط في أية معارك دفاعا عن السعودية ويمكنها فقط تقديم الدعم اللوجستي لها.

وحتى مع إيران فإنّ نغمة أمريكا العسكرية المرتفعة هي فقط إعلامية دعائية فتوم باراك قال بأنّ رئيسه ترامب يسعى بشكل حثيث للتوصل إلى اتفاق سلام مع إيران بجهود الوساطة القطرية.

لقد قالها باراك في المنتدى بصراحة ومن غير مواربة بأنّ الولايات المتحدة "لم تعد الضامن الأمني للمناطق في أي مكان في العالم".

وبالرغم من أنّه أوضح أنّ أمريكا مع ذلك لا تريد الانسحاب من قيادة الأعمال السياسية في العالم، أي أنها ستبقى تشرف على الأحداث المهمة، وستبقى تقوم بتوجيه العالم من الخلف ولكن من دون تحمل التكاليف، لكن القيادة من الخلف وعدم تحمل التكاليف لن تنجح على المدى البعيد في السيطرة على مجريات الأحداث الدولية، بل ستفقد أمريكا تأثيرها بشكل تدريجي على الأحداث بسبب عدم تقديمها للضمانات الأمنية الشاملة كما كانت تفعل من قبل.

فالعالم لا ينقاد لمن لا يدفع ويموّل، ولا يخضع لمن لا يقود المعركة بنفسه، ولا يسمع لمن لا يصدر التعليمات والأوامر بشكل مباشر، فالتسيّد يستلزم الإنفاق، ومن يوكل أمر الإنفاق إلى غيره يفقد تسيده ولو بعد حين، وحرب الوكيل تختلف عن حرب الأصيل.

لقد أدركت الدول الكبرى مبكراً خروج أمريكا من قيادة العالم بسبب عدم تحملها تكاليف تقديم الضمانات الأمنية العالمية، فهذه وزيرة خارجية بريطانيا السابقة إيفيت كوبر قد أكّدت على فكرة التعاون الأوروبي والدولي المشترك لاستقرار النظام العالمي والتمسك بالنظام الدولي والقواعد المشتركة والدفاع عن سيادة القانون الدولي في مواجهة النزعات الأحادية، أي أنها أدركت تغير الوضع الدولي وخروج أمريكا من قيادة العالم فقالت: "العالم يتغير بوضوح وعلينا أن نكون واقعيين بشأن التحديات... لم يعد بإمكان بريطانيا وأوروبا الاعتماد على النماذج الأمنية القديمة كأمور مسلم بها، يجب علينا بناء قيادتنا السيادية والصمود الوطني والاستثمار بشكل أكبر في الدفاع من خلال تسريع المسار بإنفاقنا الدفاعي إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للحفاظ على قيادتنا وتأثيرنا داخل حلف الناتو وفي أوروبا".

والمقصود بقولها النماذج الأمنية القديمة هي تلك النماذج التي كانت تعتمد سابقاً على تحمل أمريكا للضمانات الأمنية العالمية بمفردها، أو بمساعدات ثانوية من حلفائها.

إنّ خروج أمريكا من قيادة العالم بالطريقة المباشرة من خلال تخليها عن أهم عنصر فيها ألا وهو: (الضمانات الأمنية) لا شك أنّه سيوفر فرصا جديدة قد تخلص دول العالم من هيمنة أمريكا الاستعمارية، وسيتيح لها قدراً كبيراً من الاستقلال، وسيفتح أمامها أبواباً جديدة للتنافس الدولي، وسيمكن الأمة الإسلامية بشكل خاص من أخذ مكانها بطريقة أسهل في المشهد الدولي الجديد لا سيما إذا ما نجحت في إقامة الدولة الإسلامية الحقيقية التي تمثلها تمثيلاً حقيقياً وتطبق الإسلام عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام حياة.

بقلم أ.أبو حمزة الخطواني

بيان صحفي

ردًّا على تصريحات روبيو في اجتماع مجموعة العشرين
الوساطة الأمريكية والخداع السياسي ومواصلة الضغط على أفغانستان

في اجتماع مجموعة العشرين الأخير، زعم وزير خارجية أمريكا ماركو روبيو أن أمريكا مستعدة للتوسط في الخلافات الحدودية والسياسية بين باكستان وأفغانستان. كما ادّعى أن باكستان تشعر بالقلق إزاء الهجمات الإرهابية التي تنطلق من الأراضي الأفغانية.

يؤكد المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية أفغانستان أن هذه التصريحات ليست سوى مثال آخر على خداع أمريكا السياسي، ومحاولة لإخفاء أهدافها الاستعمارية تحت ستار الدبلوماسية والوساطة. وهي تعكس ازدواجية معايير أمريكا؛ فهي من جهة، تحافظ على علاقات عسكرية وأمنية وثيقة مع باكستان، وتؤدي دوراً في ممارسة الضغوط السياسية والأمنية على أفغانستان، ومن جهة أخرى، تقدّم نفسها في صورة الوسيط، بينما تسعى إلى ترسيخ نفوذها وضمان مصالحها الاستراتيجية.

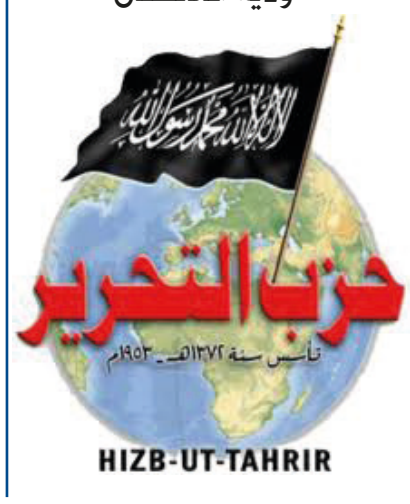
لقد أكدنا مراراً أن سياسة الضغط والتهديد والقصف عبر الحدود التي تنتهجها باكستان ضد أفغانستان، هي مشروع أمريكي خالص، ينفّذه جيشٌ باكستان وحكّامها الخونة نيابةً عن واشنطن. بل إن استمرار الصراع بين أفغانستان وباكستان من شأنه أن يهيّئ المزيد من الفرص أمام أمريكا لتوسيع نفوذها السياسي والأمني. فكيف يمكن، إذن، لأيٍّ كان أن يعقد آماله على وساطة الشيطان الأكبر أو تدخّله، في حين إنه هو نفسه مهندس هذه الضغوط ومنفّذها والمستفيد الأكبر منها؟!

يتحدث الأمريكيون عن مكافحة "الإرهاب"، بينما أمريكا نفسها في طليعة مرتكبي الإرهاب، وأصل الجرائم الدولية المنظمة قاطبةً. ومن أوضح الأمثلة على إرهابها دعمها المطلق للإبادة الجماعية الوحشية في غزة، وعدوانها على إيران، وسلوكها الاستقوائي الذي يشبه سلوك القراصنة في مضيق هرمز ومياه المنطقة. فبأيّ معيار يمكن لدولة تلطخت يداها بدماء ملايين البشر ونهبت ثروات الشعوب، أن تدّعي أنها نصيرة السلام ومكافحة "الإرهاب"؟!

إن الحقيقة واضحة وهي أن أمريكا والجيش الباكستاني يعملان معا لممارسة الضغوط على أفغانستان، ويسعيان إلى الحيلولة دون أن تصبح نقطة انطلاق لتحوّل إسلامي في المنطقة، وتهديداً لمصالح أمريكا الاستعمارية. إنهما يريدان إبقاء أفغانستان حبيسة هامش النظام الدولي المتغطرس والمهيمن، ومقيّدة ومحايدة ضمن إطار الدولة القومية البالية والقيم الغربية.

إن رسالتنا إلى المخلصين من أصحاب السلطة والنفوذ في أفغانستان وباكستان هي: إن الصراع بين هذين البلدين المسلمين لن يحقق سوى إضعاف قوة المسلمين وقدراتهم، وفتح الطريق أمام مزيد من تدخل القوى الأجنبية. وعليه، فإن أحكام الشريعة والرؤية السياسية السديدة تقتضي منهم وضع حد لهذه الفتنة المدمرة، والعدول عن انتهاج سياسات قائمة على المصالح القُطرية، ليتجهوا بدل ذلك نحو رسالتهم الإسلامية الحقيقية؛ وهي إقامة الخلافة الراشدة الثانية، وتحقيق وحدة الأمة الإسلامية، وتمكين دين الله سبحانه وتعالى وإظهاره في أرجاء العالم كافة. قال تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾.

ولاية أفغانستان



من العجز الطاقي إلى الارتهان السيادي: من يتحكم في طاقة تونس؟



لم تعد الأرقام التي كشف عنها الوزير المكلّف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة صلاح الزواري خلال الجلسة البرلمانية التي عقدت يوم 3 نوفمبر 2026، لمناقشة ميزانية سنة 2027 مجرد مؤشرات اقتصادية عابرة، بل أصبحت إنذاراً استراتيجياً بشأن وضع الأمن القومي لتونس. فعندما تهبط الاستقلالية الطاقية إلى 32٪ بعد أن كانت 36٪، ويرتفع العجز الطاقي إلى 4.7 مليون طن مكافئ نفط، بزيادة قدرها 12٪، وعندما تتراجع الحقول المحلية ويغيب الاكتشاف الجديد، فإننا لا نكون أمام أزمة قطاعية فحسب، بل أمام تآكل تدريجي لأحد أعمدة السيادة.

والأخطر أن هذه المؤشرات تتزامن مع وضع كهربائي يكشف حجم الاختلال البنيوي: طلب بلغ 6400 ميغاواط مقابل قدرة متاحة لا تتجاوز 4450 ميغاواط. أي فجوة تقارب 2000 ميغاواط في بلد يفترض أن تكون فيه الطاقة ركيزة استقلاله الاقتصادي واستقرار مؤسساته. فأي أمن قومي يمكن الحديث عنه عندما تصبح استمرارية التزود بالكهرباء رهينة التوازنات الخارجية، وعندما يتحول الغاز المستورد إلى شريان يكاد يتوقف عليه نبض الاقتصاد المحلي؟

إن الأمن الطاقي ليس مسألة فواتير ومحطات إنتاج وأرقام في تقارير الوزارات، ولا تخزين بعض الكهرباء في عدد من البطاريات، فذلك كله يدفع الناس فاتورته أضعافا مضاعفة من عرق جبينهم. إنه مسألة سيادة وقرار واستقلال. فالطاقة هي التي تحرك المصانع، وتضخ المياه، وتشغل المستشفيات، وتضمن استمرار الخدمات الحيوية، وتحمي القدرة الإنتاجية للدولة. ومن يفقد السيطرة على مصادر طاقته يفقد، تدريجياً، جزءاً من قدرته على اتخاذ القرار المستقل، ويصبح أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية والسياسية والابتزاز الخارجي، في زمن تتغير فيه المعادلات السياسية والقرارات السيادية على صعيد عالمي، وما يحصل في أوروبا ليس عنا ببعيد.

لكن المفارقة الأكثر إثارة للقلق تكمن في التناقض الصارخ بين واقع العجز الطاقي المحلي والطموحات التصديرية المتنامية الموجهة نحو أوروبا، بغرض إنقاذها من أزماتها المتراكمة. فبينما تكافح تونس لتأمين حاجياتها من الكهرباء والغاز، تُطرح مشاريع كبرى وعملاقة للربط الكهربائي والهيدروجين الأخضر، في سياقٍ تتصدر فيه السوق الأوروبية وجهة استراتيجية لهذه الاستثمارات، بل تستحوذ على ثلاثة أرباع كميتها بالنسبة للهيدروجين الأخضر.

وتكتمل صورة الارتهان الطاقي بما جرى في ملف اللزمات الشمسية الخمس، التي مُنحت لشركات أجنبية بقدرة جملية تناهز 598 ميغاواط، على أراض تونسية وبامتيازات تمتد إلى 25 سنة، مقابل التزام "الستاغ" بشراء الكهرباء المنتجة وفق عقود طويلة الأمد، تتضمن، بحسب تحليلٍ المرصد التونسي للاقتصاد، شروطاً من نوع "خذ أو ادفع"، بما قد يُحمّل "الستاغ" كلفة الكهرباء حتى عندما لا تحتاج إليها، فضلاً عن أعباء ربط المحطات بالشبكة ومخاطر تقلبات الأسعار والصرف، ومن أهم الشركات المستفيدة Qair الفرنسية وScatec النرويجية وVoltalia الفرنسية.

وتزداد المفارقة فداحة حين نعلم أن الدولة نفسها من أكبر المدينين للستاغ، وأن مستحقات الدعم غير المسددة قُدّرت بنحو 2.5 مليار دينار، وفق تصريحات برلمانية. أي أن الدولة تثقل مؤسستها الحكومية بالديون، ثم تلزمها بالتعاقد مع منتجين أجانب بعقود طويلة الأمد وسوق شراء مضمونة، بينما تتحمل هي المخاطر المالية والتشغيلية.

القضية ليست متعلقة بنقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية، ولكننا أمام سؤال متعلق أساسا بالسيادة: لماذا لا تُمنح "الستاغ" الأولوية لتطوير هذه القدرات وبناء خبرتها التكنولوجية واستثمار موارد البلاد لفائدة اقتصاد بلدنا، مادمنا نملك أرضنا وريحنا وشمسنا؟ أم أن شعارات التعويل على الذات تبخرت حين زادت ضغوطات "المستثمر الأوروبي"؟

إن الارتهان للأجنبي لا يبدأ حين تنفد الطاقة، بل حين تفقد الدولة القدرة على تحديد شروط إنتاجها وشرائها والتحكم في مستقبله، وهذا بالضبط ما يحصل في الفترة الأخيرة، ويجعل كل غيور على ثروة بلده يدق ناقوس الخطر.

فكيف لعاقل أن يقبل بأن تتحول الأولويات الخارجية إلى بوصلة للسياسة الطاقية المحلية، بينما تظل حاجيات التونسيين وأمنهم الطاقي مؤجلة إلى وعود صيف 2027 وصيف 2028.

إن السيادة لا تُقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة، ولا بحجم الاستثمارات الأجنبية المعلن عنها، بل بقدرة الدولة على فرض شروطها، وحماية مواردها، وتأمين حاجيات شعبها، والاحتفاظ بحقها الكامل في ترتيب أولوياتها. وأي مشروع استراتيجي لا يضع الأمن الطاقي الداخلي في صدارة شروطه يستوجب مراجعة مسؤولة ومدروسة، لا احتفاءً بروتوكولياً أو تسويقاً إعلامياً.

والمؤسف أن مفهوم الأمن القومي يبدو في النقاش العام والسياسات المعلنة أضيق من أن يستوعب هذه المخاطر. لقد اختُزل طويلاً في الحدود والمؤسسة العسكرية ومواجهة التهديدات التقليدية في عالم تغيرت فيه طبيعة الحروب نفسها، بينما تترك مقومات السيادة الاقتصادية والمائية والغذائية والطاقية عرضة للاختلال والتبعية والارتهان. والأكثر إشكالاً أن الانفتاح على أوروبا، أصبح عبئا استراتيجيا مكبلا للبلد من كل مسارات التحرر السيادي، إذ لا يزال يكتسب أولوية على حساب الجرأة في الدفاع عن الشروط التي تحقق مصلحة البلاد والعباد. فإلى متى ستستمر التبعية وتغلف بثياب الاستقلال؟

إن الخطر الحقيقي ليس أن تستورد تونس الطاقة فحسب، بل أن تعتاد العجز، وتطبّع مع التبعية، وتفقد تدريجياً إرادة الدفاع عن حقها في السيادة. وحين تصبح طاقة البلاد مهددة، فإن المسألة لم تعد مسألة تنمية أو اقتصاد، بل أصبحت مسألة أمن قومي ومسألة تحرر واستقلال من الاستعمار ومن رواسب الاستعمار، التي تبدأ بفكرة "السيادة الوطنية"، تلك الفكرة التي تجعل من الدفاع عن الحدود الاستعمارية الوهمية مقدسا ومقدما على الدفاع عن مصالح المسلمين داخل تلك الحدود.

إن مفهوم الأمن القومي هو معنى يتعلق بانتفاء الأخطار التي تهدد الدولة في أمنها بمفهومه الواسع، من حيث وجود الدولة ونظامها وسيادتها، وحياة رعاياها وأمنهم العسكري والمعيشي، ومصالحها الحيوية، ومستوى قدراتها ومقدراتها، ويعتبر أي تهديد لذلك سواء في الحال أو في المآل هو تهديد للأمن القومي، أما بالنسبة للدولة المبدئية، وخاصة الدولة الإسلامية، فتأتي العقيدة والمبدأ قبل ذلك كله، ففي ثناياه طريقة الضمان والتنفيذ لكل ما سبق، وهي دولة تجعل السيادة للشرع، حيث القانون فوق الجميع قولا وفعلا، باعتباره أحكاما شرعية ملزمة.

وفي ملف الطاقة، فإن السيادة تقتضي العودة إلى الأصل الشرعي، بجعل مصادر الطاقة ملكية عامة، وتوزيع عائداتها بين المسلمين توزيعا عادلا من قبل الدولة، فهي ليست ملكا للدولة، ولا ملكا للخواص، ولا يتقاسمها القطاع العام مع القطاع الخاص، وإنما هي ملك لعموم المسلمين، لقوله ﷺ: "المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار". رواه أحمد وأبو داود.

بقلم المهندس وسام الأطرش

بيان صحفي

إثيوبيا تعلن الحرب على السودان والحكومة تكتفي بالشكوى!

أودعت حكومة السودان يوم الأحد 1/11/2026، شكوى ضد إثيوبيا، لدى كل من مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، على خلفية اعتداءاتها على مواقع وأعيان مدنية، ومحطات كهرباء، في عدد من ولايات السودان، وطالبتها بوقف هذه الأعمال العدائية، كما حثت النظام الدولي على القيام بدوره تجاه تطبيق القانون الدولي على إثيوبيا.

كما أكد مجلس السيادة الانتقالي إطلاق طائرات مسيرة من الأراضي الإثيوبية على البلاد، وقال وثقنا إطلاق 187 مسيرة من إثيوبيا على السودان، بين 15 شباط/فبراير و27 تشرين الأول/أكتوبر، كما ذكر مجلس السيادة أن هجمات المسيرات القادمة من إثيوبيا قتلت 484 مدنيا، و76 جنديا.

إن الذي قامت به إثيوبيا من عدوان سافر ينطلق من داخل أراضيها عبر مسيرات تقتل الأبرياء من الناس، وتدمر البنى التحتية للدولة، وتعطل مصالح الناس، وباعتراف أعلى سلطة في السودان، ما كان ليحدث لو أن حكومة السودان، تعاملت مع إثيوبيا على الأقل بالمثل.

وإزاء هذا الواقع، فإننا في حزب التحرير/ ولاية السودان نؤكد على الآتي:

أولا: إن ما قامت به إثيوبيا، وتقوم به من عدوان ضد بلادنا، يعتبر إعلان حرب على السودان، الأصل أن يقابل بما يستحقه من رد شرعي، وقانوني؛ من الناحية الشرعية؛ فإنَّ الإسلام أعطى حق المعاملة بالمثل في الاعتداء؛ يقول الله عز وجل: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾. ومن الناحية القانونية فإن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تعطي حق الرد لأي دولة تم الاعتداء عليها، فما بال حكام السودان لا يحركون ساكنا؟!

ثانيا: إن الذي أغرى إثيوبيا على التمادي في عدوانها هو الموقف الهزيل من الحكومة السودانية التي تكتفي بالشكوى، في عالم لا يحترم الضعفاء.

ثالثا: إن الجيش السوداني قادر على الرد، وعنده من القوة، ومن المسيرات، والطائرات، ما يمكّنه من جعل إثيوبيا تندم على فعلتها، ولكن مع الأسف، فإن قادة الجيش يكبلونه، وهنا علامات استفهام من هذا الموقف المخزي!!

رابعا: لم تقم الحكومة بأبسط ما يمكن فعله في مثل هذه الظروف؛ من قطع العلاقات الدبلوماسية، ومنع الطيران الإثيوبي من التحليق في أجواء السودان، وغيرها. بل إن الأمور تسير وكأن شيئا لم يحدث! وهذه علامة استفهام أخرى.

خامسا: الموقف المخزي، والتستر الكامل من مرتزقة السياسة في بلادنا، والإعلاميين المرتبطين، الساكتين عن قول الحق، والساكت عن الحق شيطان أخرس!

إن أهل السودان جزء من أمة الإسلام التي لا ترضى بالذل والهوان، فهي أمة العزة، أمة الخيرية، هذه الخيرية، وهذه العزة لن تكون إلا في ظل دولة مبدئية تقوم على أساس مبدأ الإسلام العظيم؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة، فيقول خليفتها للأعداء: الجواب ما ترون، لا ما تسمعون.

فيا أهل القوة والمنعة: أعطوا النصرة لحزب التحرير، حتى يعيدها خلافة راشدة على منهاج النبوة؛ يعز فيها الإسلام وأهله، ويذل بها الكفر والشرك والعدوان وأهله، ويرى العالم حكاماً عظماء، يحافظون على مصالح الأمة، وينسون أعداءها وساوس الشيطان، ولمثل هذا فليعمل العاملون.

إبراهيم عثمان .ولاية السودان



المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
محمد الحبيب الحجاجي

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345950
الهاتف 71345949

M . I . P.